

## تقرير نشاط

### خلية النفاذ إلى المعلومة لسنة 2019

#### المقدمة:

يندرج الحقّ في النفاذ إلى المعلومة في خضمّ الحديث عن الديمقراطيات الناشئة وعن الحوكمة الرشيدة والشفافية في البلدان النامية وعن ضرورة تفعيل دور المواطنين في مكافحة الفساد ومقاومته وقد كرّس دستور الجمهورية الثانية في فصله 32 الحق في النفاذ إلى المعلومة "الدولة تضمن الحقّ في الإعلام والحقّ في النفاذ إلى المعلومة"

#### 1- الإطار القانوني للنفاذ:

- مرّ حقّ النفاذ إلى المعلومة في تونس بالمراحل التالية:
- صدور المرسوم عدد 41 لسنة 2011 المؤرخ في 26 ماي 2011 المتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية للهيكل العمومية .
- المنشور التفسيري عدد 25 المؤرخ في 5 ماي 2012.
- الفصل 32 من دستور سنة 2014.
- القانون الأساسي للنفاذ إلى المعلومة عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالنفاذ إلى المعلومة.
- المنشور التفسيري عدد 19 المؤرخ في 18 ماي 2018.
- وقد تدعّم هذا الحقّ لتحتلّ تونس المراتب الأولى عربيًا وعالميًا.

#### 2- تكريس حقّ النفاذ:

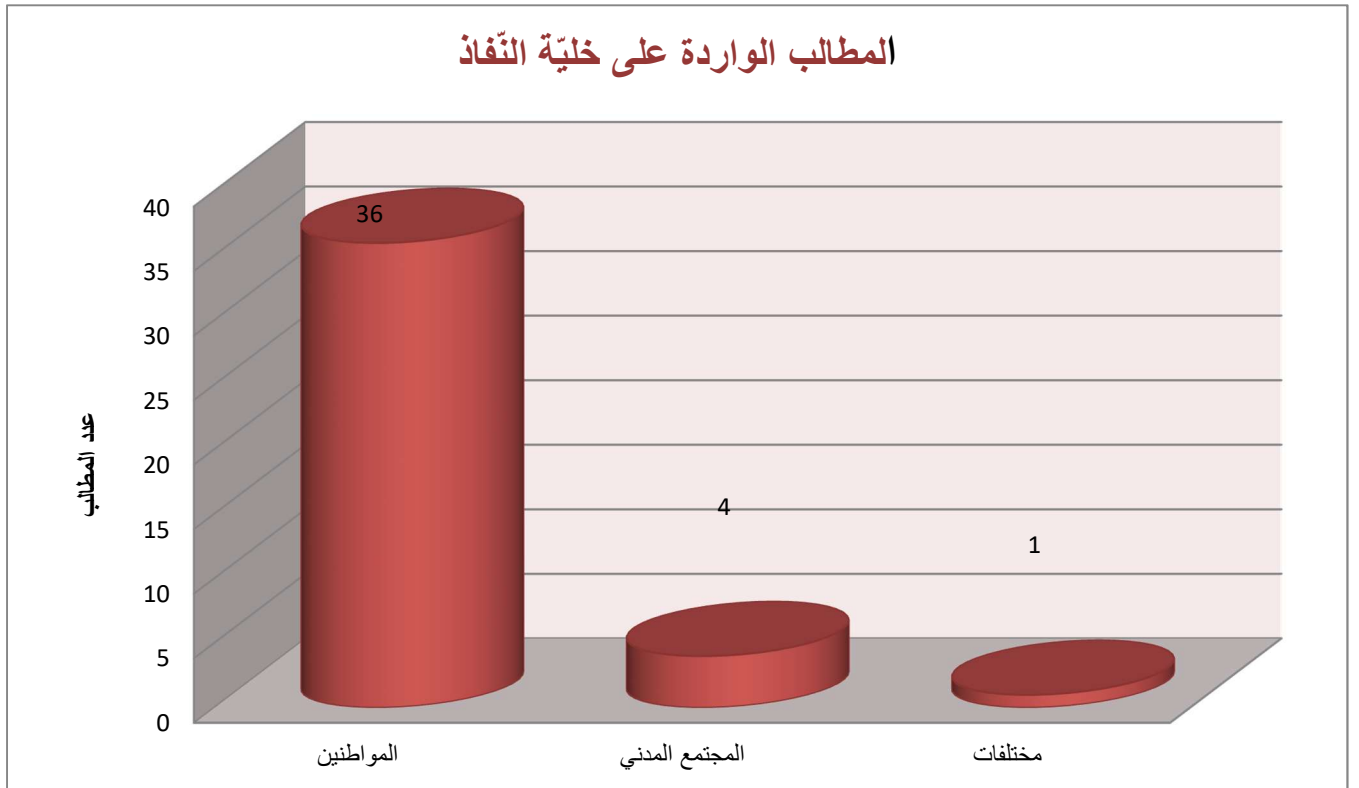
##### 1-2- الجانب المؤسّساتي:

- تحرص الولاية على تطبيق مقتضيات القانون الأساسي المتعلّق بالحقّ في النفاذ إلى المعلومة منذ سنة 2018 وذلك بـ:
- مواصلة تحيين موقع الواب الرسمي لولاية تونس.
- نشر التقارير الثلاثية والسنوية الخاصة بنشاط خلية النفاذ إلى المعلومة .
- حضور دورات تكوينية حول النفاذ إلى المعلومة.
- مواصلة عملية فرز وتصنيف أرشيف الولاية وفق المعايير المعتمدة وحسب الآليات المعمول بها في الغرض.

## 2-2- المستوى التفاعلي:

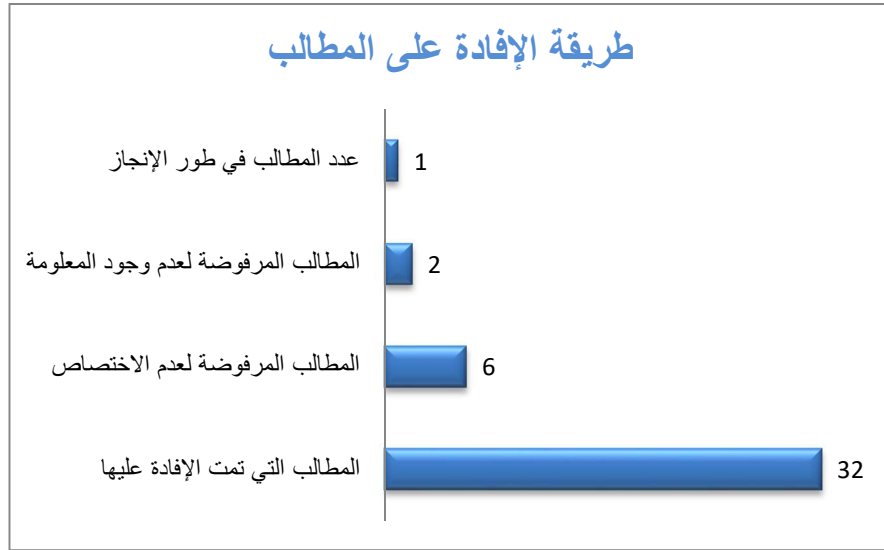
تلقت خلية النفاذ إلى المعلومة سنة 2019، 41 مطلباً للنفاذ مُوزعة كالاتي:

طالب المعلومة	عدد المطالب
المواطنين	36
المجتمع المدني	4
مختلفات	1
المجموع	41



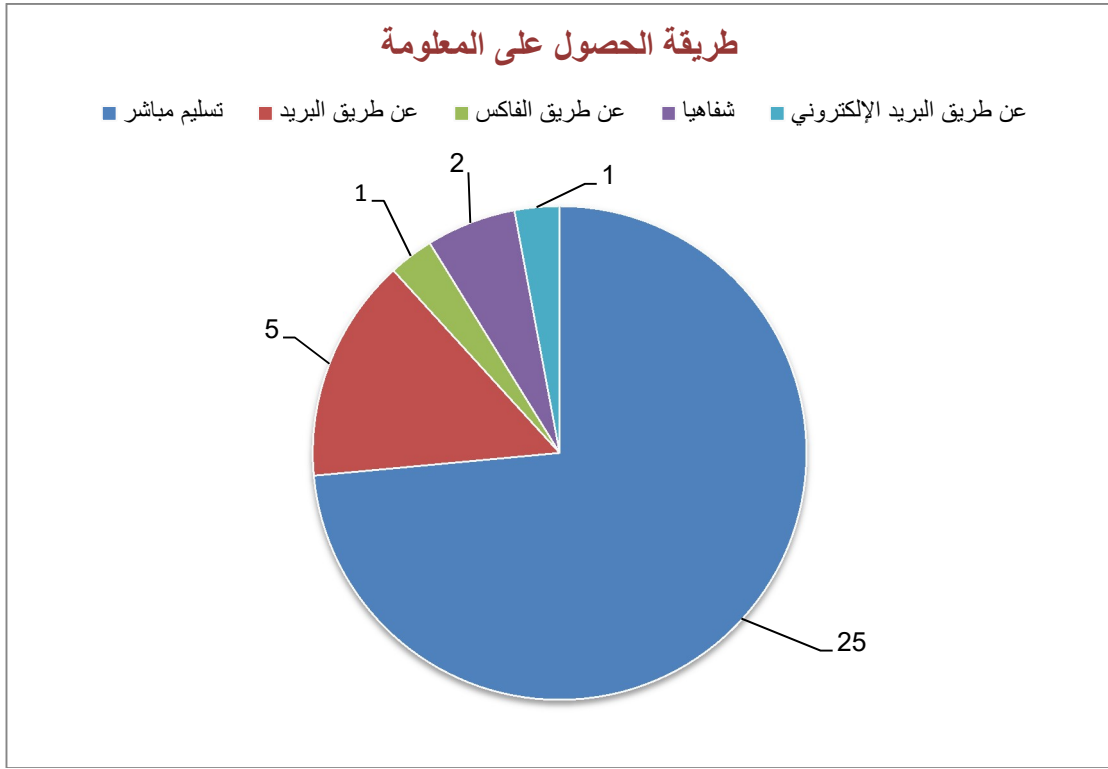
تمت الإفادة على جميع المطالب على النحو التالي:

عدد المطالب في طور الإنجاز	المطالب المرفوضة لعدم وجود المعلومة	المطالب المرفوضة لعدم الاختصاص	المطالب التي تمت الإفادة عليها	عدد المطالب الجمالية
1	2	6	32	41



وتم توفير المعلومة إلى طالبيها بالطرق التالية:

العدد	الطريقة
25	تسليم مباشر
5	عن طريق البريد
1	عن طريق الفاكس
2	شفاهيا
(المعلومة المطلوبة موضوع قضية مرفوعة لدى المحاكم العدلية)	
1	عن طريق البريد الإلكتروني



هذا وتمت إحالة 4 مطالب نفاذ إلى المصالح المعنية بالولاية للدرس وإفادة المعنيين بالأمر باعتبارها موضوع عرائض سابقة بالولاية. ورفض طالبين تسلّم الإفادة لعدم إقتناعهما بها. هذا ولاحظنا أنّ معظم مطالب النفاذ تخصّ دائرة العمل الاقتصادي بالولاية وتليها الدائرة الفرعية للشؤون القانونية والنزاعات والشؤون العقارية.

### علاقة خلية النفاذ إلى المعلومة بهيئة النفاذ إلى المعلومة:

قُمنّا بمراسلة هيئة النفاذ إلى المعلومة لاستشارتها بخصوص تمكين طالب للمعلومة من عدمه من وثيقة تحتوي على مُعطيات شخصيّة لبعض الأفراد ولازلنا ننتظر الإفادة لحدّ هذا التاريخ.

-تمّ رفع قضيتين لدى هيئة النفاذ إلى المعلومة ضدّ والي تونس أفدنا بخصوصهما الهيئة بالوثائق وبالملاحظات المطلوبة ونحن بانتظار مآلهما.

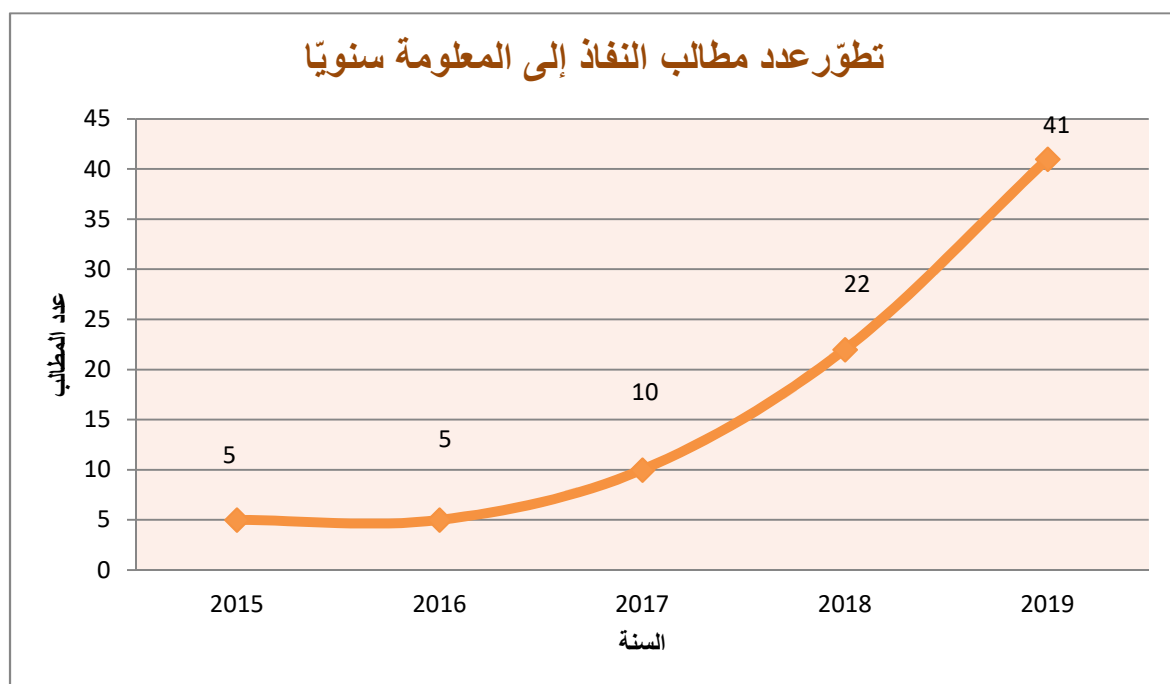
- راسلت الهيئة الولاية للإدلاء بملاحظاتها بخصوص قضيتين رفعتهما منظمّة "أنا يقظ" في شخص ممثلا القانوني ضدّ جمعيتين رياضيتين في شخص ممثليهما القانونيين وتمّت إفادة الهيئة بالمطلوب.

-أعلمتنا هيئة النفاذ إلى المعلومة بقرارها عدد 2018/122 المتعلق بالدعوى المرفوعة لديها ضدّ والي تونس وذلك بتمكين المدّعية من الوثائق المطلوبة بعد حجب المُعطيات الشخصية الواردة بهذه الوثائق والتزمت الولاية بقرار الهيئة ومكّنت الطالبة منها.

### تطوّر عدد مطالب النفاذ:

بمقارنة عدد المطالب الواردة على خلية النفاذ إلى المعلومة سنة 2019 (41 مطلباً) بالمطالب التي تلقّتها خلال السنوات الخمس الأخيرة (2015-2019) تُلاحظ ارتفاعاً هاماً مرده إدراك المواطن والمجتمع المدني بحقهم في الحصول على المعلومة مهما كان نوعها ما لم تكن معنية بالاستثناءات المنصوص عليها بالقانون عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة. وتطوّر عدد مطالب النفاذ إلى المعلومة سنوياً كالآتي:

السنة	عدد المطالب
2015	5
2016	5
2017	10
2018	22
2019	41



## آجال الإفادة على المطالب:

لم تحترم خلية النفاذ إلى المعلومة الآجال المنصوص عليها بالفصل 14 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة والمقدرة بـ20 يوما في الحالات العادية و48 ساعة في صورة التأكد، في 4 مطالب نفاذ وذلك للأسباب التالية:

- انتظار إحالة المصلحة المالكة للمعلومة.
- البحث في الأرشيف.
- حجم الوثائق المطلوبة التي تتطلب وقتا للبحث عنها وترتيبها (تمّ إعلام الطالب بالمدة الإضافية المطلوبة)

## 3-تنظيم الأرشيف وتصنيف الوثائق الإدارية

تطبيقا لأحكام القانون الأساسي عدد 22 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بحق النفاذ إلى المعلومة وخاصة الفصل 60 منه، تقوم مصلحة الأرشيف باستكمال تنظيم الأرشيف الخاص بالولاية وذلك بتحيين قائمة الملفات والوثائق الخصوصية الجاري بها العمل بهدف مراجعة وتحيين جداول مدد استبقاء الوثائق الخصوصية .

## 4-التكوين والتأهيل في مجال النفاذ:

- المشاركة في ورشة عمل حول "الأمر المتعلق بشروط إحداث الهيكل الداخلي المعني بالنفاذ إلى المعلومة" نظّمته الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية ومُنظمة المادة 19 وذلك يوم 3 سبتمبر 2019 بنزل المشتل تونس.

- المشاركة في الاحتفال باليومين الوطني والعالمي للنفاذ إلى المعلومة يومي 26 و27 سبتمبر 2019 تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة UNESCO، هيئة النفاذ إلى المعلومة، الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، منظمة المادة 19 ومركز جينيف للمراقبة الديمقراطية على القوات المسلحة ونقابة الصحفيين بنزل الاكروبول بالبحيرة.

- المشاركة في ملتقى تكويني حول "تحسين جودة الخدمات الإدارية والنفاذ إليها" نظّمته الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية بوزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية وذلك يوم الخميس 14 نوفمبر 2019 بنزل لايكو تونس.

## 5- إنجازات خلية النفاذ خلال سنة 2019:

- إعداد دليل إجراءات للمواطن لتبسيط عملية الحصول على المعلومة تمّ نشره على موقع الواب بخانة النفاذ إلى المعلومة.
- تمّ الإبقاء على هيكله موقع واب ولاية تونس بعد مكتوب الهيئة الوارد على الولاية بتاريخ 18 مارس 2019 تحت عدد 680 الذي تمّ خلاله تثمين موقع الواب وتصنيفه ضمن أفضل المواقع التزاما بالنشر التلقائي للمعلومات.
- تمّت مراسلة مختلف الدوائر بالولاية لإعداد قائمة في الوثائق المتوقّرة لديها وتجميع النصوص القانونية المتعلقة بنشاطها ونحن بصدد تلقّي المعطيات لمعالجتها وتحيين بعض المعلومات الموجودة على موقع الواب.

## 6- التحديات والمعوقات:

### 1- النقائص المرتبطة بالتشريعات:

ولئن أصبح في القانون التونسي الحق في النفاذ إلى المعلومة حقًا أساسيًا، إلا أنّ تكريسه يستوجب وضع الآليات الضرورية لتفعيله (الأوامر المتعلقة بتطبيقه) إضافة إلى استكمال كامل المنظومة القانونية للشفافية ( الأمر المتعلّق بإعادة استعمال المعطيات ومنظومة تصنيف الوثائق الإدارية ومقرّر وزير المالية المتعلق بضبط التكاليف...)

### 2- النقائص المرتبطة بواقع النفاذ:

- إن عدم أفراد هيكل داخلي خاص بالنفاذ تُعهد إليه مهمّة تنظيم الأنشطة المتعلّقة بالنفاذ إلى المعلومة أدى إلى عدم وضوح مهامّ المكفّف بالنفاذ إلى المعلومة وموقعه داخل الإدارة وحجم المسؤولية القانونية المُلقاة على عاتقه مع عدم تفرّغه الكلي.
- عدم تخصيص انتدابات جديدة بعنوان خطة مكلف بالنفاذ.
- عدم توضيح معالم النفاذ إلى المعلومة التي يتحمّلها حاليا الهيكل المعني.
- غياب خطة عمل وطنية مُوحّدة تخصّ برنامج النفاذ إلى المعلومة.
- غياب تصنيف وطني للوثائق الإدارية يفتح الباب أمام الضبابية.
- عدم صدور القانون المتعلق بحماية المعطيات الشخصية.
- عدم صدور نصّ تشريعي ينظّم إعادة استعمال المعلومات العمومية رغم أهميّته اقتصاديا واستغلاله يمكّن من دعم فرص الاستثمار وخلق مواطن شغل إضافية.

### 3-النقائص المرتبطة بواقع النّفاذ داخل الولاية:

- عدم الانطلاق في عملية تحيين بعض المعلومات الموجودة على موقع واب الولاية لضمان تقديم معلومة موثوق بها للمواطن.
- الرفض السيكولوجي لمنح المعلومة باعتبار أنّ العديد من الأعوان يعتقدون أنّ المعلومة ملكا لهم أو بحجّة سرّيتها.
- غياب الإمكانيات المالية للقيام بدورات تحسيسية وتكوينية في مجال النّفاذ إلى المعلومة.

### 6- التوصيات والمقترحات:

- إستكمال المنظومة القانونية والترتيبية للنفاذ.
- دعم مصلحة الأرشيف بانتداب أعوان مختصين في الأرشيف حتى يتمّ التسريع في عملية استكمال الأرشيف.
- الحرص على تركيز منظومة إلكترونية للأرشيف والتصنيف الإلكتروني للوثائق الإدارية.
- ضرورة النظر في تخصيص إعتمادات بالميزانية خاصة بالنفاذ إلى المعلومة وذلك بهدف تكريس هذا الحق على المستوى العملي وخاصة فيما يتعلّق بالنشر الإستباقي للمعلومة وتكوين الأطارات والأعوان في مجال النفاذ إلى المعلومة.
- القيام بتقييم دوري حول مدى تكريس حق النفاذ من طرف الهياكل الخاضعة لأحكام قانون النفاذ.

أمّا بالنسبة للنّفاذ بالولاية ولتجاوز الإشكاليات، نقترح:

- الإسراع في استكمال إجراءات تحيين المعلومات الموجودة على موقع الواب الخاص بالولاية.
- نشر ثقافة النّفاذ إلى المعلومة عن طريق دورات تحسيسية ودورات تكوينية لفائدة إطارات وأعوان ولاية تونس ومعتدياتها.
- النظر في إمكانية انضمام ولاية تونس إلى برنامج شراكة الحكومة المفتوحة بوزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية وذلك بهدف تبادل المعلومات وفتح البيانات للعموم.
- إمضاء اتفاقية تعاون وشراكة مع هيئة النّفاذ إلى المعلومة لنشر ثقافة النفاذ إلى المعلومة.